الموقف السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000–2005): دراسة تاريخية

أ.م.د. محمد رضيوي فجر الحميداوي
مركز سومر للدراسات الحضارية والتاريخية
جامعة سومر

استلام البحث
2026/6/25م

قبول النشر
2026/8/20م

الكلمات المفتاحية: الانتفاضة الفلسطينية الثانية، الموقف السعودي، الدعم السياسي والمالي السعودي

الملخص:

تُعدّ القضية الفلسطينية من أبرز القضايا السياسية والتاريخية في منطقة الشرق الأوسط، لما ارتبط بها من أبعاد قومية ودينية وإنسانية، وما شهدته من تحولات متعاقبة أسهمت في تشكيل طبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي عبر عقود طويلة. وقد مثلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000–2005) محطة مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ اندلعت في ظل تعثر عملية السلام واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الاستيطان والتصعيد العسكري، الأمر الذي أدى إلى انتقال الصراع إلى مرحلة أكثر تعقيدًا واتساعًا على المستويين السياسي والأمني، وأعاد القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام العربي والدولي.

تكمن اهمية الموضوع في عدم تطرق الباحثين اليه بصورة مباشرة، وقلة الدراسات الاكاديمية، وهذا ما يضفي على البحث اهتماما بارزا في التوجه السعودي نحو القضية الفلسطينية، اما اشكالية هذا الموضوع هي ابراز المملكة العربية السعودية بوصفها أحد الأطراف العربية الفاعلة في التعامل مع أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، انطلاقًا من مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية السعودية وارتباطها بالاعتبارات السياسية والدينية والإقليمية، وقد تنوع الدور السعودي بين التحرك السياسي والدبلوماسي في المحافل العربية والدولية، وتقديم المبادرات السلمية، فضلاً عن الدعم المالي والإنساني الموجه إلى الشعب

الفلسطيني بهدف التخفيف من آثار التصعيد العسكري والحصار وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية خلال المدة (2000–2005)، من خلال تحليل مواقف المملكة وتحركاتها الدبلوماسية، وبيان طبيعة الدعم المالي والإنساني الذي قدمته، فضلاً عن تقييم مدى تأثير ذلك الدور في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي أحاطت بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي خلال تلك المرحلة.

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول المبحث الأول: الانتفاضة الفلسطينية الثانية الاسباب والدوافع من خلال بيان الظروف السياسية والأمنية التي رافقت اندلاع الانتفاضة وتطوراتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. أما المبحث الثاني: الدور الدبلوماسي السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فقد خُصص لدراسة المواقف والتحركات السياسية والدبلوماسية السعودية، بما في ذلك المبادرات والجهود المبذولة في المحافل العربية والدولية، في حين تناول المبحث الثالث: الدعم الاقتصادي والمالي السعودي بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أشكال الدعم الاقتصادي والإغاثي والإنساني الذي قدمته المملكة وآثاره في دعم صمود الشعب الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة.

المبحث الاول: الانتفاضة الفلسطينية الثانية الاسباب والدوافع

احتلت القضية الفلسطينية مكانة محورية في تاريخ الصراع العربي–الصهيوني منذ قيام الحركة الصهيونية وبدء المشروع الاستيطاني في فلسطين أواخر القرن التاسع عشر(1)، إذ ارتبط تطور الصراع بسلسلة من التحولات السياسية والدولية التي أسهمت في تغيير طبيعة المنطقة وتوازناتها، وقد أدى صدور وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام1917(2)، وما تبعه من الانتداب البريطاني على فلسطين، إلى توفير الغطاء السياسي والقانوني للهجرة اليهودية والاستيطان، الأمر الذي أسهم في تصاعد المواجهة بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية، وصولًا إلى إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني في منتصف ايار عام 1948(3)، وما ترتب عليه من تهجير واسع للفلسطينيين واندلاع الحروب العربية–الصهيونية(4) .

بقيت القضية الفلسطينية محورًا رئيسًا في السياسة العربية والدولية على الرغم من تعاقب الحروب العربية–الصهيونية(5)، الا ان الصراع لم يشهد تسوية نهائية، وقد مثل احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في تشرين الاول عام 1967 تحولًا مهمًا في مسار القضية الفلسطينية، إذ انتقل الصراع إلى مرحلة الاحتلال المباشر للأراضي الفلسطينية، وما نتج عنه من تصاعد المقاومة الفلسطينية بأشكالها المختلفة(6).

برزت محاولات التسوية السياسية بوصفها خيارًا لتخفيف حدة الصراع، فشهدت تسعينيات القرن العشرين انطلاق مفاوضات السلام العربية–الصهيونية التي توجت بتوقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في الثالث عشر من ايلول عام1993، والتي قامت على مبدأ الاعتراف المتبادل وإنشاء سلطة وطنية فلسطينية تدير أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة تمهيدًا للوصول إلى تسوية نهائية(7)، لكن تلك الاتفاقيات لم تحقق النتائج التي عُلق عليها، إذ استمرت عمليات الاستيطان الصهيوني، وتأجلت القضايا الجوهرية المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، الأمر الذي أدى إلى تزايد حالة الإحباط داخل المجتمع الفلسطيني(8)، وقد ازداد الوضع تعقيدًا مع تعثر المفاوضات الفلسطينية–الصهيونية في قمة كامب ديفيد في الحادي عشر –الخامس والعشرين من تموز عام2000 التي جمعت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات(1969-2004)(9) ورئيس الوزراء للكيان الصهيوني إيهود باراك(1999-2001)(10)، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(1993-2001)(11)، اذ فشلت القمة في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن قضايا الحل الدائم، ولا سيما القدس وحق العودة والسيادة الفلسطينية، وهو ما أسهم في تصاعد التوتر السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية(12)، أصبحت الأراضي الفلسطينية تعيش حالة من الاحتقان الشعبي والسياسي، نتيجة استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فضلًا عن تراجع الثقة بالعملية السلمية، وفشل المسار السياسي وازدياد حدة الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين(13). لذا يمكننا القول إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية لم يكن حدثًا مفاجئًا أو معزولًا عن سياقه التاريخي، وإنما جاء نتيجة تراكمات سياسية وأمنية طويلة، أسهمت في خلق بيئة قابلة للانفجار، وأظهرت حدود عملية السلام وعدم قدرتها على معالجة جوهر القضية الفلسطينية.

جاءت زيارة زعيم حزب الليكود الصهيوني أرئيل شارون(2001-2006)(14) إلى المسجد الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول عام2000، برفقة أعداد كبيرة من القوات العسكرية، لتكون الشرارة المباشرة التي أطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، اذ عدّ الفلسطينيون تلك الزيارة عملاً استفزازيًا يستهدف تأكيد السيادة الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مواجهات واسعة بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات المهاجمة في القدس، ثم امتدت سريعًا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة(15)، وقد استخدم الكيان الصهيوني القوة العسكرية لتفريق المتظاهرين منذ الساعات الأولى، مما أدى إلى سقوط أعداد من القتلى والجرحى الفلسطينيين، واتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية لتتحول

من مواجهات محدودة إلى انتفاضة شاملة، إذ لم تقتصر على الاحتجاجات الشعبية والعصيان المدني، وإنما شهدت مواجهات مسلحة وعمليات عسكرية متبادلة بين الفصائل الفلسطينية والقوات الصهيونية(16)، أن تصاعد العمل العسكري بين الفصائل الفلسطينية والجيش الصهيوني واستخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين أسهما في اتساع رقعة الانتفاضة وتحولها إلى مواجهة مفتوحة بين الجانبين (17) .

لعبت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دورًا مهمًا في تصاعد الانتفاضة، إذ أدى الحصار والإغلاقات الإسرائيلية وتقييد الحركة بين المدن الفلسطينية إلى تدهور الظروف المعيشية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما زاد من حالة الغضب الشعبي تجاه الاحتلال الإسرائيلي(18). وقد ترافق ذلك مع تنامي الشعور الفلسطيني بأن العملية السلمية لم تحقق نتائج ملموسة، وأن الاحتلال ما زال يفرض وقائع جديدة على الأرض من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي، لذا الانتفاضة الفلسطينية الثانية لم تكن نتيجة حادثة منفردة، وإنما جاءت بوصفها حصيلة تراكمات سياسية وأمنية واقتصادية، كان فشل التسوية السياسية واستمرار الاحتلال والزيارة الاستفزازية لأرئيل شارون أبرز عناصرها المباشرة، الأمر الذي أدى إلى انتقال الصراع إلى مرحلة أكثر تعقيدًا وعنفًا.

اتسمت الانتفاضة الفلسطينية الثانية منذ اندلاعها في أيلول 2000 بتصاعد واضح في مستوى العنف مقارنة بالانتفاضة الأولى، إذ انتقلت المواجهات من نطاق الاحتجاجات الشعبية والاشتباكات المحدودة إلى مرحلة أكثر تعقيدًا تمثلت في المواجهات المسلحة والعمليات العسكرية المتبادلة بين الفصائل الفلسطينية والقوات الإسرائيلية، وقد انعكس ذلك على طبيعة الصراع الذي اتخذ بعدًا أمنيًا وعسكريًا واسعًا، أدى إلى زيادة الخسائر البشرية والمادية لدى الطرفين(19)، فقد اتبعت إسرائيل سياسة أمنية وعسكرية تقوم على استخدام القوة العسكرية المباشرة، بما في ذلك الاجتياحات والاغتيالات والحصار والإغلاقات الأمنية، بحجة مواجهة العمليات المسلحة الفلسطينية، وقد تصاعدت تلك الإجراءات بصورة ملحوظة عقب وصول أرئيل شارون إلى رئاسة الوزراء الإسرائيلية عام2001، إذ تبنت حكومته سياسة أكثر تشددًا تجاه الفلسطينيين، وعدّت الانتفاضة تهديدًا أمنيًا ينبغي القضاء عليه بالوسائل العسكرية(20).

شهدت الساحة الفلسطينية تصاعدًا في نشاط الفصائل المسلحة، ومنها حركة فتح(21) من خلال كتائب شهداء الأقصى(22)، وحركة حماس(23)، وحركة الجهاد الإسلامي(24)، التي نفذت عمليات مسلحة داخل الأراضي الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى اتساع

دائرة الصراع وتعميق الطابع العسكري للانتفاضة(25). وقد رافق ذلك تراجع قدرة السلطة الفلسطينية على ضبط الأوضاع الداخلية نتيجة الضغوط الإسرائيلية والانقسامات السياسية وتعرض البنية الإدارية والأمنية الفلسطينية للتدمير المتكرر.

شكل عام 2002 مرحلة مفصلية في مسار الانتفاضة، بعد أن أطلقت إسرائيل عملية السور الواقي او الدرع الواقي(26)، في التاسع والعشرين من آذار ولغاية العاشر من ايار من العام نفسه، والتي استهدفت مدن الضفة الغربية ومخيماتها، ولا سيما رام الله ونابلس وجنين وبيت لحم، اذ عدّت تلك العملية أكبر اجتياح إسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام1967، وأسفرت عن تدمير واسع للبنية التحتية الفلسطينية وفرض حصار مشدد على مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله(27)، وقد أثارت أحداث مخيم جنين خلال تلك العملية اهتمامًا دوليًا واسعًا، إذ تعرض المخيم لعمليات عسكرية عنيفة خلفت خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الانتقادات الدولية للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ودفع عددًا من المنظمات الدولية إلى المطالبة بإجراء تحقيقات حول الانتهاكات المرتكبة خلال العمليات العسكرية(28).

اتجهت إسرائيل في نيسان عام2002 إلى إنشاء ما عرف بالجدار الحديدي(29) أو جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، الذي بدأ العمل به في حزيران من العام نفسه، بحجة منع الهجمات المسلحة، غير أن الفلسطينيين وعددًا من الدول والمنظمات الدولية عدّوا ذلك الإجراء وسيلة لفرض وقائع جغرافية جديدة ومصادرة مساحات من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أثار جدلًا سياسيًا وقانونيًا واسعًا داخل الأوساط الدولية(30).

أما على الصعيد الإنساني والاقتصادي، فقد خلفت الانتفاضة آثارًا كبيرة على المجتمع الفلسطيني، نتيجة الإغلاقات العسكرية والحصار وتدمير المنشآت والبنية التحتية، واشارت التقارير الدولية إلى أن معدلات البطالة والفقر ارتفعت بصورة ملحوظة خلال سنوات الانتفاضة، ولا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية، بسبب القيود المفروضة على الحركة والعمل والتبادل التجاري(31). كما تكبد الاقتصاد الإسرائيلي بدوره خسائر مالية وأمنية نتيجة استمرار المواجهات وتراجع النشاط السياحي والاستثماري.

أخذت حدة الانتفاضة بالتراجع مع حلول عام2005 نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها العمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة، وتراجع قدرات الفصائل المسلحة، فضلًا عن المتغيرات السياسية الفلسطينية التي أعقبت وفاة الرئيس ياسر عرفات عام2004، وبدء محاولات التهدئة وإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي(32). إن الانتفاضة الفلسطينية

الثانية شكلت مرحلة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ أعادت القضية إلى واجهة الاهتمام العربي والدولي، وكشفت حدود عملية السلام من جهة، وأظهرت حجم التعقيد الذي وصل إليه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي من جهة أخرى، الأمر الذي هيأ الإطار السياسي والإقليمي الذي تحركت ضمنه المواقف العربية، ومن بينها الدور السعودي تجاه أحداث الانتفاضة.

المبحث الثاني: الدور الدبلوماسي السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية

تابعت المملكة العربية السعودية تطورات الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الثامن والعشرين من ايلول عام2000 باهتمام واضح، انطلاقًا من ارتباط القضية الفلسطينية بمكانتها السياسية والدينية داخل السياسة الخارجية السعودية، فضلًا عن انعكاسات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على الأمن والاستقرار الإقليمي، وقد جاء الموقف السعودي في بداية الانتفاضة متسمًا بإدانة الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة(33)، اذ عدّت القيادة السعودية أن التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يمثل تهديدًا لمسار السلام الذي تأسس عقب اتفاقيات أوسلو، ولا سيما بعد استخدام القوات الإسرائيلية القوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين في القدس، ودعا الملك فهد بن عبد العزيز والحكومة السعودية المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف أعمال العنف، مع التشديد على ضرورة إلزام إسرائيل بالقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية(34).

اظهر الموقف السعودي بصورة أوضح خلال القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من تشرين الأول عام2000، والتي جاءت استجابة لتصاعد الأحداث في الأراضي الفلسطينية والضغوط الشعبية العربية المطالبة بموقف جماعي تجاه الانتفاضة، وأسهمت السعودية في دعم القرارات الصادرة عن القمة، والتي تضمنت إدانة الممارسات الإسرائيلية والتأكيد على مساندة الشعب الفلسطيني سياسيًا واقتصاديًا(35)، وفي أثناء انعقاد القمة، برز الدور السعودي في الدعوة إلى تقديم دعم عربي منظم للفلسطينيين، وعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة السياسية، وهو ما عكس توجهًا سعوديًا يقوم على الجمع بين الموقف السياسي والتحرك العملي لدعم صمود الفلسطينيين(36)، وكان المتحدث الرسمي هو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز(1982-2005) (نيابة عن الملك فهد)، ومن أبرز ما ورد في الكلمة بشأن الانتفاضة الدعوة إلى رفض الضغوط السياسية والعسكرية وعدم التراجع عن الحقوق الفلسطينية، وقدم اقتراحه بإنشاء صندوقين عربيين، صندوق الانتفاضة لدعم أسر

الشهداء الفلسطينيين، صندوق الأقصى لدعم القدس والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية، وقد تبنت القمة الاقتراح السعودي رسمياً(37) .

لم يقتصر التحرك السعودي على الإطار العربي، بل امتد إلى الاتصالات الدولية، إذ سعت الرياض إلى توظيف علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة والدول الغربية من أجل الضغط باتجاه تخفيف التصعيد وإحياء العملية السلمية، وحاولت الموازنة بين دعم الفلسطينيين من جهة، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وعدم الانزلاق إلى مواجهة عربية–إسرائيلية واسعة من جهة أخرى(38)، وقد تزامنت هذه التحركات مع تصاعد التوتر داخل الأراضي الفلسطينية بعد وصول أريئيل شارون إلى رئاسة الوزراء الإسرائيلية في السابع من اذار عام2001، إذ تبنت حكومته سياسة أمنية أكثر تشددًا تجاه الفلسطينيين، شملت الاغتيالات والاجتياحات والحصار، الأمر الذي دفع السعودية إلى تجديد موقفها الداعي إلى وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية، ورفض الإجراءات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية الفلسطينية(39). وفي هذا الإطار يمكن القول إن الموقف السعودي في المرحلة الأولى من الانتفاضة اتسم بطابع سياسي ودبلوماسي واضح، قائم على إدانة التصعيد الإسرائيلي، ودعم الفلسطينيين في المحافل العربية والدولية، والسعي للحفاظ على إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وهي السياسة التي ستتبلور بصورة أكثر وضوحًا خلال المبادرات والتحركات الدبلوماسية اللاحقة، ولا سيما المبادرة السعودية للسلام عام 2002.

اتجهت المملكة العربية السعودية إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي ضمن الإطارين العربي والدولي مع تصاعد أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واتساع دائرة المواجهات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية، انطلاقًا من إدراكها أن استمرار الصراع دون معالجة سياسية من شأنه أن يهدد استقرار المنطقة ويؤدي إلى مزيد من التوتر الإقليمي، وقد ارتبط هذا التحرك بطبيعة السياسة الخارجية السعودية التي اعتمدت تقليديًا على الوسائل السياسية والدبلوماسية في معالجة الأزمات الإقليمية(40).

شاركت المملكة في الجهود العربية الرامية إلى احتواء التصعيد الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة، وأسهمت في دعم القرارات الصادرة عن القمم العربية والاجتماعات الوزارية التي عقدت لمناقشة الوضع الفلسطيني، وقد أكدت السعودية في أكثر من مناسبة أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومواصلة السياسات العسكرية ضد المدنيين(41)، برز الموقف السعودي بصورة أكثر وضوحًا بعد تزايد العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية خلال عام2001، ولا سيما عقب

الاجتياحات وعمليات الاغتيال التي نفذتها القوات الإسرائيلية ضد القيادات الفلسطينية، ففي هذه المرحلة تبنت الرياض خطابًا سياسيًا يقوم على تحميل إسرائيل مسؤولية تدهور الأوضاع، مع التأكيد في الوقت نفسه على أهمية العودة إلى المسار السياسي ووقف دوامة العنف المتبادل(42).

أسهمت أحداث الحادي عشر من ايلول2001 في الولايات المتحدة في إعادة تشكيل البيئة السياسية الدولية، إذ أصبح ملف الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي مرتبطًا بصورة أكبر بقضايا الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، وقد أدركت السعودية أن استمرار الانتفاضة وتفاقم العنف قد يؤدي إلى تراجع الاهتمام الدولي بالحقوق الفلسطينية أو إعادة تفسير الصراع ضمن سياقات أمنية جديدة، الأمر الذي دفعها إلى تكثيف اتصالاتها السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة والدول الغربية لإعادة القضية الفلسطينية إلى إطارها السياسي والقانوني(43).

وفي اثناء انعقاد اجتماعات مجلس الجامعة العربية لوزراء الخارجية في تشرين الثاني2001، كان سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ممثلا لبلاده ومما ذكره بخصوص الانتفاضة أثناء الاجتماعات العربية الوزارية والمتابعة العربية للقضية الفلسطينية: المطلوب موقف عربي صلب لثني إسرائيل عن ممارساتها" .وجاء ضمن حديثه عن: ضرورة متابعة قرارات القمة العربية... والتركيز على دعم الشعب الفلسطيني...ومواجهة التصعيد الإسرائيلي ضد الانتفاضة(44) .

تبنت المبادرة السعودية للسلام بوصفها أهم تحرك دبلوماسي سعودي خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فقد طرح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز تصورًا للتسوية السلمية في مقابلة نشرتها صحيفة نيويورك تايمس بتاريخ السابع عشر من شباط2002 دعا فيها إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام1967 مقابل إقامة علاقات طبيعية وسلام شامل مع الدول العربية(45)، وفي التاسع من اذار2002 قدم وزير الخارجية الامير سعود الفيصل(1975-2015) المبادرة السعودية داخل المشاورات العربية لحل القضية الفلسطينية في القاهرة، والتي تضمنت وقف المعاناة الفلسطينية، والدعم المالي والسياسي، والتعامل مع حكومة شارون والتصعيد الإسرائيلي، وطالب الوزراء بتقديم اقتراحاتهم قائلا: "شرحنا أهداف المبادرة ولم أسمع تحفظات"(46)، وقد حظيت المبادرة باهتمام عربي ودولي واسع، إذ نوقشت خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من آذار 2002، واعتمدت رسميًا بوصفها مبادرة السلام العربية،

ونصت المبادرة على جملة من المبادئ الأساسية، من أبرزها: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران عام1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، مقابل إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية(47)، وممّا جاء في نص كلمة الممثل السعودي في القمة ولي العهد الأمير عبد الله: "إن العرب عندما قرروا قبول السلام خياراً استراتيجياً، لم يفعلوا ذلك عن عجز مهلك أو ضعف قاتل... السلام اتفاق حر بين طرفين متساويين ولا يمكن أن يعيش سلام قائم على القمع أو القهر... النتيجة الوحيدة المقبولة لعملية السلام هي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين... حان الوقت لكي تراهن إسرائيل على السلام بعد أن راهنت على الحرب خلال العقود الماضية"، كما تضمنت الكلمة الطرح الذي تحوّل لاحقاً إلى مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة بالإجماع(48) .وقد مثلت المبادرة تحولًا مهمًا في التحرك العربي تجاه الصراع، لأنها قدمت للمرة الأولى إطارًا عربيًا جماعيًا يعرض تسوية شاملة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، الأمر الذي منح السعودية موقعًا دبلوماسيًا بارزًا داخل النظام العربي(49).

إلا أن المبادرة واجهت تحديات عديدة، إذ جاءت بالتزامن مع تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولا سيما خلال عملية السور الواقي التي بدأت في التاسع والعشرين من آذار عام2002، الأمر الذي حدّ من فرص تحقيق اختراق سياسي مباشر، كما أبدت الحكومة الإسرائيلية تحفظات على بعض بنود المبادرة، وخاصة ما يتعلق بالانسحاب الكامل وقضية اللاجئين(50). لذا إن التحرك الدبلوماسي السعودي خلال المدة 2000–2002 اتسم بمحاولة الانتقال من مجرد إدانة التطورات الميدانية إلى تقديم مشروع سياسي شامل للتسوية، وهو ما جسدته مبادرة السلام العربية التي شكلت أبرز مساهمة سعودية في إدارة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى مواصلة مواقفها السياسية والدبلوماسية المؤيدة للقضية الفلسطينية، مع التركيز على ضرورة وقف التصعيد وإحياء فرص التسوية السياسية(51)، وايقاف تدمير للبنية التحتية الفلسطينية، وانهاء فرض حصار على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات داخل مقره في رام الله، وقد عدّت السعودية هذه الإجراءات تصعيدًا خطيرًا يهدد الأمن الإقليمي ويقوض فرص السلام، وأكدت في بياناتها الرسمية ضرورة إنهاء الحصار ووقف العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين(52).

وظهر موقف سعودي مباشر عن حصار عرفات والتعامل مع إسرائيل واستخدام اسرائيل للدرع الواقي، على لسان وزير الخارجية سعود الفيصل في اثناء انعقاد جلسات مجلس الجامعة العربية في نهاية شهر نيسان- ايار2002 عندما صرح الممثل السعودي قائلا:"لا يمكن المشاركة في مؤتمر سلام يستبعد الرئيس ياسر عرفات أو يستثني سورية ولبنان"، كما أكد سعود الفيصل: "ان الجانب العربي يعمل وفق المسؤوليات التي يحددها وهي ليست مفروضة عليه من الغير" (53).

تابعت السعودية في أثناء انعقاد قمة شرم الشيخ في الثالث من حزيران عام2003 بحث مستقبل العملية السلمية وخريطة الطريق، دعمت المملكة الجهود الدولية الرامية إلى إعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، مع تأكيدها أن أي تسوية ينبغي أن تستند إلى الشرعية الدولية والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة(54)، ومما جاء في نص كلمة الامير عبد الله: " استمرار التمسك بـ مبادرة السلام العربية باعتبارها أساس الحل...والتأكيد على أن القضية الفلسطينية تبقى قضية عربية مركزية وعدم فصلها عن أزمات المنطقة... مع دعم الحقوق الفلسطينية ضمن البيان والاتصالات العربية المصاحبة للقمة(55). ويبدو أن الموقف السعودي في هذه المرحلة حاول الجمع بين تأييد الحقوق الفلسطينية والحفاظ على خيار التسوية السياسية بوصفه الطريق الأقل كلفة لمعالجة الصراع.

واشار الممثل السعودي سعود الفيصل في اثناء انعقاد جلسات مجلس الجامعة في الرابع من حزيران2003 في قمة شرم الشيخ:"الدول العربية تقبل التطبيع مع إسرائيل مقابل عودة الأراضي المحتلة واعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية"، وأضاف رافضاً الطرح الأميركي للتطبيع الجزئي: "نؤيد تطبيعاً شاملاً بين كافة الدول العربية وإسرائيل وليس اتخاذ خطوات فردية"، اذ عدها خريطة الطريق لحل القضية الفلسطينية عن طريق قيام الدولة الفلسطينية، والانسحاب الاسرائيلي لحدود ما قبل عام1967، واعلان التطبيع الشامل للدول العربية مقابل السلام لا ان تكون هناك خطوات منفردة(56).

واستمرت الرياض في متابعة التطورات الفلسطينية الداخلية باهتمام بالغ، ولا سيما محاولات إعادة تنظيم السلطة الفلسطينية والإصلاحات السياسية والإدارية التي طرحت بعد عام 2003 في ظل الضغوط الدولية والإسرائيلية، اذ حرصت السعودية على دعم وحدة الموقف الفلسطيني، وعدّت الانقسام الداخلي عاملًا يضعف قدرة الفلسطينيين على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية الإسرائيلية(57)، وأثارت سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد القيادات الفلسطينية ردود فعل سعودية ناقدة، ولا سيما بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين في الثاني

والعشرين من آذار عام2004(58)، ثم اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي(1987-2004) في السابع عشر من نيسان العام نفسه، فقد أدانت السعودية تلك العمليات وعدّتها مخالفة للقانون الدولي ومهددة بإشعال مزيد من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة(59).

مثلت وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الحادي عشر من تشرين الثاني عام2004 محطة مهمة في تطورات القضية الفلسطينية، إذ فتحت الباب أمام مرحلة سياسية جديدة داخل الساحة الفلسطينية، فقد أكدت السعودية استمرار دعمها للشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، مع الدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية ومتابعة الجهود السلمية الرامية إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة(60)، وتكلم رئيس الوفد السعودي الأمير سعود الفيصل (نيابة عن الأمير عبد الله)، في النص الآتي: "ويؤلمنا أن تتحول الأنظار عن انتفاضة شعب فلسطين البطل وأن تتراجع خطوات البحث عن الحل السلمي العادل للقضية الفلسطينية(61). أما خلال عام 2005 فقد اتجهت الأوضاع الفلسطينية نسبيًا نحو التهدئة، ولا سيما بعد قمة شرم الشيخ المنعقدة في الثامن من شباط عام2005 التي أعلنت خلالها تفاهمات لوقف العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد دعمت المملكة هذه الجهود بوصفها فرصة لخفض التصعيد وتهيئة المناخ أمام استئناف العملية السياسية، مع استمرار تمسكها بالمبادرة العربية أساسًا للحل السلمي(62).

وعلى الرغم من استمرار الحضور السياسي والدبلوماسي السعودي خلال هذه المرحلة، فإن تأثير ذلك الدور واجه مجموعة من القيود، في مقدمتها تشدد الحكومات الإسرائيلية، والانحياز الأمريكي النسبي للموقف الإسرائيلي، فضلًا عن الانقسامات الفلسطينية الداخلية وتراجع فعالية النظام العربي الجماعي، ولذلك فإن السياسة السعودية، رغم نشاطها الدبلوماسي، لم تتمكن من إحداث تحول جذري في مسار الصراع، لكنها أسهمت في إبقاء القضية الفلسطينية ضمن دائرة الاهتمام العربي والدولي، والحفاظ على إطار سياسي عربي موحد يتمثل في مبادرة السلام العربية(63). اتسم الدور السياسي والدبلوماسي السعودي بين عامي 2002-2005 بالاستمرارية والثبات النسبي، إذ حافظت المملكة على دعمها السياسي للقضية الفلسطينية، وسعت إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية العربية والدولية لاحتواء التصعيد وإحياء فرص التسوية، وإن بقيت نتائج تلك الجهود مرتبطة بطبيعة البيئة الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: الدعم الاقتصادي والمالي السعودي بعد اندلاع الانتفاضة

لم يقتصر الدور السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية على المواقف السياسية والدبلوماسية فحسب، وإنما امتد ليشمل جانبًا ماليًا وإنسانيًا اتخذ طابعًا مؤسسيًا ومنظمًا، انطلاقًا من إدراك المملكة أن استمرار الانتفاضة وما رافقها من عمليات عسكرية إسرائيلية وإغلاقات اقتصادية قد أدى إلى تدهور كبير في الأوضاع المعيشية داخل الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي استدعى تقديم أشكال متعددة من الدعم المالي والإغاثي لتعزيز صمود الفلسطينيين والتخفيف من آثار الأزمة(64)، وبرز هذا التوجه بصورة واضحة خلال القمة العربية الطارئة المنعقدة في القاهرة يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من تشرين الأول عام2000، التي ناقشت تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وأسفرت القمة عن اتخاذ قرار بإنشاء صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس لدعم الشعب الفلسطيني اقتصاديًا وإنسانيًا، وقد أعلنت المملكة العربية السعودية مساهمتها الرئيسة في هذين الصندوقين بمبلغ قدره مائتا وخمسون مليون دولار أمريكي لكل صندوق، أي ما مجموعه خمسمائة مليون دولار(65).

وجاء إنشاء الصندوقين استجابة للأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية نتيجة الحصار والإغلاق الإسرائيلي، إذ استهدف صندوق الأقصى دعم الاقتصاد الفلسطيني وتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، في حين خُصص صندوق انتفاضة القدس لتقديم المساعدات العاجلة للأسر الفلسطينية المتضررة من أعمال العنف والعمليات العسكرية الإسرائيلية(66).

مثلت المساهمة السعودية في هذين الصندوقين أكبر مساهمة عربية منفردة في حينه، الأمر الذي عكس حجم الاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة، اذ أن السعودية اضطلعت بدور محوري في دعم الفلسطينيين ماليًا ضمن الإطار الخليجي والعربي، وأسهمت بصورة فعالة في تمويل الجهود الاقتصادية والإغاثية المرتبطة بالانتفاضة(67)، فلم يكن الدعم السعودي مجرد استجابة إنسانية ظرفية، بل ارتبط برؤية سياسية أوسع ترى أن تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين يعد عاملًا مهمًا في تعزيز صمودهم والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الأراضي الفلسطينية. ولذلك ربطت الرياض بين الدعم المالي والجهود السياسية الرامية إلى منع انهيار المؤسسات الفلسطينية وتقوية قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية(68).

حظيت هذه السياسة بتقدير داخل الأوساط العربية والفلسطينية، ولا سيما في ظل ما شهدته الأراضي الفلسطينية من ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة، واشارت تقارير اقتصادية دولية إلى أن سنوات الانتفاضة شهدت تراجعًا ملحوظًا في الناتج المحلي الفلسطيني وارتفاع مستويات الاعتماد على المساعدات الخارجية، وهو ما جعل الدعم العربي، وفي مقدمته الدعم السعودي، عنصرًا مهمًا في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية(69)، لذا فإن إنشاء صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس مثل أول إطار مالي عربي منظم ارتبط مباشرة بالانتفاضة الفلسطينية الثانية، وكانت السعودية أحد أبرز الداعمين له، الأمر الذي منح دورها المالي بعدًا مؤسسيًا يتجاوز حدود المساعدات التقليدية إلى المشاركة في بناء آليات دعم عربية طويلة الأمد.

إلى جانب مساهمتها في صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، اتجهت المملكة العربية السعودية خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية إلى تقديم أشكال متعددة من الدعم المالي المباشر وغير المباشر للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، إدراكًا منها لحجم التدهور الاقتصادي والإنساني الذي أصاب الأراضي الفلسطينية نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية وسياسة الإغلاق والحصار المستمرة. وقد اتسم هذا الدعم بطابع مزدوج، تمثل في المساعدات الحكومية الرسمية من جهة، والحملات الإغاثية والشعبية من جهة أخرى(70)، فمع تصاعد المواجهات خلال الأعوام2000-2002، وما رافقها من تدمير للبنية التحتية الفلسطينية وتراجع الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، أعلنت المملكة استمرار دعمها المالي للموازنة الفلسطينية بهدف المساهمة في دفع الرواتب وتمويل الخدمات الأساسية ومنع انهيار المؤسسات الإدارية الفلسطينية، وقد جاء هذا التوجه في ظل إدراك عربي ودولي أن ضعف السلطة الفلسطينية أو انهيارها قد يؤدي إلى مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار داخل الأراضي المحتلة(71).

برز هذا الدعم بصورة أوضح بعد الاجتياحات الإسرائيلية الواسعة للضفة الغربية خلال عملية السور الواقي التي بدأت في التاسع والعشرين من آذار عام2002، إذ تعرضت المنشآت الحكومية والطرق والمرافق العامة إلى أضرار واسعة، الأمر الذي دفع السعودية إلى تجديد التزاماتها المالية تجاه الفلسطينيين. وتشير التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض خلال سنوات الانتفاضة إلى خسائر كبيرة نتيجة الإغلاقات ومنع حركة العمال والبضائع وتراجع النشاط التجاري والاستثماري، مما زاد من الاعتماد على المساعدات الخارجية(72)، كما اتخذ الدعم السعودي بعدًا إنسانيًا وشعبيًا من خلال اللجان والحملات الإغاثية التي نظمت داخل المملكة لجمع التبرعات وإرسال المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية،

فقد شهدت السعودية خلال سنوات الانتفاضة حملات تضامن واسعة استهدفت تقديم الدعم الطبي والغذائي والمالي للفلسطينيين، ولا سيما للأسر المتضررة من العمليات العسكرية الإسرائيلية(73)، فأنشئت اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس التي اضطلعت بجمع التبرعات وتنظيم عمليات الإغاثة بالتنسيق مع الجهات الرسمية والخيرية، وقد تمكنت من توفير مساعدات مالية وطبية وغذائية للفلسطينيين، فضلًا عن الإسهام في دعم قطاعات الصحة والتعليم والإسكان داخل الأراضي الفلسطينية(74). ويبدو أن هذا النشاط الإغاثي جاء انعكاسًا للتفاعل الشعبي السعودي مع تطورات الانتفاضة، إلى جانب كونه جزءًا من سياسة رسمية هدفت إلى تعزيز صمود الفلسطينيين والتخفيف من آثار الحصار والعمليات العسكرية.

شاركت المملكة العربية السعودية في تمويل مشروعات إعادة الإعمار وترميم المنشآت التي تضررت نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية، خصوصًا بعد موجات التدمير التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي2002-2004، وقد عدّ هذا الدعم جزءًا من سياسة أوسع هدفت إلى المحافظة على الحد الأدنى من القدرة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في ظل ظروف الحرب والحصار(75).

إلا أن هذا الدعم واجه في الوقت نفسه مجموعة من التحديات، من أبرزها القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأموال والمساعدات، فضلًا عن استمرار العمليات العسكرية وما رافقها من صعوبة إيصال الإغاثة بصورة منتظمة إلى بعض المناطق الفلسطينية(76)، كما أثارت بعض الأطراف الدولية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول2001، نقاشات تتعلق بآليات الرقابة على التحويلات المالية إلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي جعل إيصال المساعدات يخضع لإجراءات أكثر تعقيدًا. لذا فإن الدعم السعودي خلال المدة2000-2005 تميز بالشمول والتنوع، إذ جمع بين المساعدات الحكومية الرسمية والعمل الإغاثي والشعبي، وأسهم في تخفيف جانب من الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي عاشها الفلسطينيون خلال الانتفاضة، وإن لم يكن قادرًا بمفرده على معالجة الآثار البنيوية للاحتلال والحصار المستمر.

أسهم الدعم المالي والإنساني السعودي خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية في التخفيف من جانب مهم من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الفلسطينيون، ولا سيما في ظل الحصار والإغلاقات العسكرية والتراجع الحاد في النشاط الاقتصادي داخل الأراضي الفلسطينية. فقد ساعدت المساعدات السعودية، سواء المقدمة عبر صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس أو من خلال الدعم المباشر والمشروعات الإغاثية، في توفير موارد مالية

ساعدت على استمرار بعض الخدمات الأساسية وتقليل آثار الأزمة الإنسانية التي رافقت سنوات الانتفاضة(77).

ومن الناحية الاقتصادية، أدى الدعم العربي عمومًا والسعودي خصوصًا إلى الإسهام في الحد من الانهيار المالي الذي تعرضت له السلطة الفلسطينية خلال الأعوام2001-2004، لاسيما في ظل التراجع الكبير في الإيرادات وتكرار عمليات الحصار والإغلاق الإسرائيلي، وقد أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الفلسطيني شهد خلال تلك المدة انكماشًا حادًا وارتفاعًا كبيرًا في معدلات البطالة والفقر، الأمر الذي جعل استمرار تدفق المساعدات الخارجية عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي(78)، كما كان للدعم السعودي أثر معنوي وسياسي إلى جانب أثره الاقتصادي، إذ أسهم في تعزيز شعور الفلسطينيين بوجود إسناد عربي لقضيتهم خلال مرحلة اتسمت بتصاعد العنف واتساع الضغوط الإسرائيلية، وقد انعكس ذلك في استمرار حضور القضية الفلسطينية داخل الخطاب السياسي والإعلامي العربي، وعدم اقتصار الدعم على المواقف اللفظية أو البيانات السياسية وحدها(79).

ساعدت المساعدات السعودية الموجهة إلى القطاعات الصحية والتعليمية والإغاثية في توفير بعض الاحتياجات الأساسية للأسر الفلسطينية المتضررة، ولا سيما في المناطق التي تعرضت للاجتياحات والتدمير، وقد أسهم تمويل المشروعات الإنسانية وإعادة الإعمار في تخفيف جانب من آثار العمليات العسكرية الإسرائيلية، وإن ظل تأثير تلك الجهود مرتبطًا بمدى استقرار الأوضاع الأمنية وإمكانية وصول المساعدات إلى مستحقيها(80). إلا أن تقييم الدعم المالي السعودي يقتضي الإشارة إلى مجموعة من المحددات والقيود التي حدّت من قدرته على تحقيق نتائج أوسع، فالمساعدات المالية، على الرغم من أهميتها، لم تكن قادرة على معالجة الأسباب البنيوية للأزمة الفلسطينية المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي وسياسات الإغلاق والاستيطان ومصادرة الأراضي، ولذلك فإن تحسين الظروف الاقتصادية ظل مؤقتًا ومقيدًا باستمرار السيطرة الإسرائيلية على المعابر والموارد الاقتصادية الفلسطينية(81).

واجه الدعم المالي العربي عمومًا، والسعودي خصوصًا، صعوبات تتعلق بآليات التحويل والرقابة المالية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول2001، إذ فرضت البيئة الدولية الجديدة إجراءات أكثر تشددًا على التحويلات المالية المرتبطة بالمناطق المتأثرة بالصراعات، وهو ما أدى أحيانًا إلى بطء وصول بعض المساعدات أو تعقيد إجراءاتها(82)، وأن الاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية خلال سنوات الانتفاضة، رغم ضرورته الإنسانية، أسهم في تكريس

نوع من الاعتماد الاقتصادي على التمويل الخارجي، من دون معالجة جذرية للبنية الاقتصادية الفلسطينية التي ظلت خاضعة لقيود الاحتلال(83). ومهما بلغ حجمه، يبقى محدود التأثير إذا لم يقترن بتغيرات سياسية وهيكلية تتيح للفلسطينيين إدارة اقتصادهم بصورة مستقلة، وهكذا الدعم المالي والإنساني السعودي خلال المدة2000-2005، أدى دورًا مهمًا في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي رافقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وأسهم في دعم صمود الفلسطينيين واستمرار بعض المؤسسات والخدمات الأساسية، إلا أن نتائجه بقيت محكومة بطبيعة البيئة السياسية والأمنية السائدة، وباستمرار الاحتلال وما فرضه من قيود حالت دون تحقيق معالجة اقتصادية طويلة الأمد.

المبحث الرابع : دور الإعلام السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية حدثاً مهما في الصحافة السعودية، إذ سارعت الصحف على مختلف توجهاتها الرسمية منها وغير الرسمية، إلى متابعة تطوراتها الميدانية والسياسية والإنسانية في الداخل الفلسطيني، واظهرت اهتماما خاصا بالمواجهات التي حدثت سواء في القدس او الأراضي الفلسطينية المحتلة الاخرى في غزة او الضفة الغربية والخليل، وبأعداد القتلى والجرحى، اذ نشرت صحيفة الجزيرة في الحادي عشر من تشرين الأول 2000 خبراً عن تبرع الملك فهد بن عبدالعزيز بمبلغ ثلاثين مليون ريال لصالح الانتفاضة ومعالجة الجرحى والمصابين الفلسطينيين، إلى جانب توجهاته بإرسال ثلاثين طناً من الأدوية وعشرين سيارة إسعاف إلى السلطة الفلسطينية، كما أشارت الصحيفة إلى توجيه الأمير نايف بن عبدالعزيز بفتح باب التبرعات للانتفاضة(84)، وفي السادس عشر من الشهر نفسه نشرت الجزيرة تقريراً بعنوان "الانتفاضة تتواصل ومظاهرات التأييد مستمرة"، تناول استمرار المواجهات وسقوط الأطفال الفلسطينيين ونقص الأدوية اللازمة لعلاج الجرحى، وناقشت طبيعة الانتفاضة في إطار الصراع بين الفلسطينيين والصهاينة(85)، وتناولت الصحافة السعودية الانتفاضة باعتبارها قضية سياسية تتصل بالقدس والحقوق الفلسطينية، ففي التاسع عشر منه نشرت الجزيرة تصريحاً للأمير سلطان بن عبدالعزيز أكد فيه عدم التفريط بالقدس والتمسك بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني(86)، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه تصدرت الصفحة الأولى من الجزيرة خبر "أمر سام بتشكيل لجنة برئاسة الأمير نايف لتنظيم تبرعات الانتفاضة"، وأشارت الصحيفة إلى وصول تبرعات مدينة الرياض إلى مائة وخمسون مليون ريال لدعم الفلسطينيين، كما تضمن العدد تغطية لخطاب ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أمام القمة العربية الطارئة في القاهرة(87)، وأولت الصحافة السعودية

الجانب الإنساني اهتماماً متزايداً ومن الشواهد المهمة على ذلك ما نشرته الجزيرة في السابع والعشرين منه حول نقل المصابين الفلسطينيين إلى مستشفيات المملكة، وإرسال فريق طبي سعودي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقديم الأدوية والمستلزمات الطبية للمستشفيات الفلسطينية، وأشارت الصحيفة كذلك إلى أن التبرعات الشعبية التي جُمعت عبر التلفزيون السعودي تجاوزت مائة وعشرة ملايين ريال(88).

وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني 2000 نشرت الجزيرة مقالاً بعنوان "الانتفاضة الفلسطينية في رأي الخبراء الإسرائيليين"، تناول تطور المواجهات الفلسطينية–الصهيونية وتحولها إلى نمط أكثر عنفاً، كما عرض آراء عدد من الخبراء الإسرائيليين حول قدرة الفلسطينيين على الاستمرار في المقاومة، واستمر إبراز الدعم السعودي (89)، ففي الخامس والعشرين من كانون الأول من العام نفسه نشرت الجزيرة خبراً عن استضافة الملك فهد بن عبدالعزيز على نفقته الخاصة ألف حاج من ذوي شهداء الانتفاضة الفلسطينية(90).

وفي الثامن والعشرين من شباط 2002 نشرت الجزيرة أخباراً عن ردود الفعل الدولية على المقترح الذي تقدم به ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، إذ أشارت إلى تأييد الصين وروسيا للمقترح ووصفه بأنه بنّاء، كما نقلت استعداد الأمير عبدالله لعرض المبادرة في قمة بيروت، بدأ الخطاب الصحفي السعودي يربط بصورة أوضح بين التطورات الميدانية والحاجة إلى تحرك عربي سياسي، وظهر في المقالات المنشورة قبيل طرح المبادرة السعودية للسلام، إذ ناقشت الجزيرة ضرورة وجود تصور عربي موحد لمعالجة قضيتي القدس واللاجئين، وربطت بين استمرار انتفاضة الأقصى والحاجة إلى مشروع عربي للسلام(91)، ففي الثامن من آذار من العام نفسه نشرت مقالاً بعنوان "المبادرة السعودية تطلق دينامية سياسية جديدة"، أشارت فيه إلى أن الحاجة إلى المشروع العربي للسلام برزت منذ الأشهر الأولى للانتفاضة، توسعت الصحافة السعودية في تحليل المبادرة السعودية وربطها بتطورات الانتفاضة(92)، وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه نشرت الجزيرة مقالاً بعنوان "مبادرة الأمير عبدالله والاستحقاق العربي"، تناول المبادرة في سياق تصاعد القصف الصهيوني تجاه المناطق الفلسطينية، ودعا إلى التعامل معها بوصفها مشروعاً سياسياً عربياً(93).

استمرت الصحافة في توثيق الاعتداءات الإسرائيلية والمساعدات السعودية ففي الثامن من نيسان 2002 نشرت الجزيرة خبراً عن توجيه الأمير نايف بن عبدالعزيز بصرف اكثر من لثلاثة ملايين ريال بصورة عاجلة لأسر مائة وخمسة وخمسين شهيداً من شهداء الانتفاضة الفلسطينية(94).

وكشفت الصحافة السعودية عن استمرار الدفاع عن المبادرة العربية بعد إقرارها في قمة بيروت، ففي الثامن والعشرين من أيار من العام نفسه نشرت الجزيرة افتتاحية بعنوان "استثمار التأييد الدولي للمبادرة"، أشارت إلى الحضور المتزايد للمبادرة في المحافل الدولية وإلى تأييد عدد من الدول لها، وربطت ذلك بجهود الأمير عبدالله بعد قمة بيروت(95). ومن خلال هذه الشواهد الصحفية يتضح أن دور الإعلام السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية مرّ بعدة مستويات مترابطة، فقد بدأ بتغطية المواجهات وأعداد الضحايا، ثم ركز على البعد الإنساني من خلال متابعة المساعدات الطبية والمالية السعودية، كما نقل التفاعل الشعبي مع الانتفاضة، قبل أن يتوسع خلال عام2002 في تناول المبادرة السعودية للسلام.

الخاتمة

مثلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية واحدة من أهم محطات القضية الفلسطينية المعاصرة، إذ أعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام العربي والدولي بعد تعثر مسار التسوية السياسية وتصاعد المواجهات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية، وفي هذا السياق برز الدور السعودي بوصفه أحد الأدوار العربية الفاعلة التي حاولت التعامل مع تطورات الانتفاضة من خلال أدوات سياسية ودبلوماسية ومالية متعددة.

أظهرت الدراسة أن السياسة السعودية تجاه الانتفاضة لم تكن منعزلة عن ثوابت الموقف السعودي التقليدي من القضية الفلسطينية، والمتمثل في دعم الحقوق الفلسطينية ورفض الاحتلال الإسرائيلي، غير أن سنوات الانتفاضة الثانية شهدت انتقال هذا الموقف من مجرد التأييد السياسي العام إلى تبني تحركات أكثر تنظيمًا على المستويين العربي والدولي، فقد أسهمت المملكة في دعم المواقف العربية داخل القمم والاجتماعات الإقليمية، وسعت إلى توظيف علاقاتها السياسية والدبلوماسية من أجل الحد من التصعيد العسكري وإعادة طرح خيار التسوية السياسية، وقد مثلت مبادرة السلام العربية المعتمدة في قمة بيروت لعام2002 أبرز تعبير عن هذا التوجه، إذ قدمت رؤية عربية شاملة للتسوية تقوم على الانسحاب الإسرائيلي الكامل مقابل السلام والتطبيع الجماعي.

أن الدعم السعودي لم يقتصر على الجانب السياسي، بل شمل دعمًا ماليًا وإنسانيًا واضحًا تمثل في المساهمة في صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس، إضافة إلى دعم السلطة الفلسطينية والمساعدات الإغاثية والإنسانية. وقد أسهم هذا الدعم في التخفيف من جانب من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها الفلسطينيون خلال سنوات الانتفاضة. إلا أن فعالية الدور السعودي بقيت مرتبطة بجملة من المحددات، أبرزها استمرار

التفوق العسكري الإسرائيلي، والدعم الأمريكي لإسرائيل، وتعقيد البيئة السياسية الدولية بعد أحداث ايلول2001، فضلًا عن الانقسامات الفلسطينية الداخلية، ولذلك فإن الدور السعودي، رغم أهميته السياسية والإنسانية، لم يكن قادرًا بمفرده على إحداث تحول جذري في مسار الصراع أو فرض تسوية نهائية، كما ان الدور السعودي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية يمكن وصفه تاريخيًا بأنه دور داعم ومؤثر نسبيًا حافظ على الحضور السياسي والإنساني للقضية الفلسطينية داخل النظام العربي، وأسهم في تقديم مبادرات ومساعدات مهمة، لكنه ظل محكومًا بطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية التي أحاطت بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

الهوامش:

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن بداية القضية الفلسطينية في القرن التاسع عشر ينظر:-حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897-1909، بيروت، 1980 ؛ وليد علي حسين، السلطان عبد الحميد الثاني والقضية الفلسطينية 1882-1909، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، مج5، 2025.

(2) مازن قاسم مهلهل، وعد بلفور الاسباب والنتائج، مجلة التراث العلمي العربي، مركز احياء التراث العلمي العربي، بغداد، مج1، العدد40، 2019، ص533-534.

(3) للمزيد من التفاصيل عن قيام اسرائيل ينظر:-اسعد روزوق، اسرائيل الكبرى، بيروت، 1973.

(4)الياس شوفاني، *الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م*، بيروت، 1996، ص341–345.

(5) اندلعت الحروب العربية- الصهيونية عام1948، و1956، و1967، و1973، للمزيد من التفاصيل عن هذه الحروب ينظر:-محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين عام، القاهرة، 1988 ؛ ابراهيم محمد جبار، المقاومة والثورة وعلاقاتهما بالقضية الفلسطينية 1886-1967م، مجلة دراسات تاريخية، العدد28، 2020.

(6)عبد المنعم واصل، *الصراع العربي الإسرائيلي*، ط1، القاهرة، 2002، ص103–110.

(7)ياسر عبد ربه وآخرون، *اتفاق أوسلو والحقوق الفلسطينية*، بيروت، 1995، ص15–23 ؛ إخلاص دلف حمزة، موقف مصر من الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000م–2005م، *مجلة الدراسات التربوية والعلمية*، الجامعة العراقية، المجلد (2)، العدد (25)، آذار 2025، ص225–227.

(8)حسن نافعة، *مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة*، ط2، بيروت، د.ت، ص50–58.

(9) ياسر عرفات: ياسر عرفات (1929–2004) هو سياسي فلسطيني وقائد حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وُلد عام 1929 وتلقى تعليمه في الهندسة المدنية بالقاهرة. قاد حركة فتح منذ أواخر الخمسينيات وساهم في جعل القضية الفلسطينية أكثر حضوراً على المستوى الدولي. أصبح رئيساً لمنظمة التحرير

الفلسطينية عام 1969، ثم أول رئيس للسلطة الفلسطينية بين 1996 و2004. اشتهر بدوره في اتفاقية أوسلو عام 1993 التي هدفت إلى التفاوض مع إسرائيل، وهو ما أثار تأييداً وانتقادات بين الفلسطينيين والعرب. توفي في باريس عام 2004 بعد تدهور حالته الصحية محمد حسنين هيكل، عرفات: بين الثورة والدبلوماسية، القاهرة، 2005.

(10) ايهود باراك: مواليد 1942 هو سياسي وعسكري إسرائيلي شغل منصب رئيس وزراء إسرائيل بين 1999 و2001. بدأ مسيرته في الجيش الإسرائيلي عام 1959 وارتقى حتى أصبح رئيس هيئة الأركان بين 1991 و1995، ويُعد من أكثر العسكريين الإسرائيليين حصولاً على الأوسمة. بعد دخوله السياسة تولّى مناصب عدة منها وزير الداخلية ووزير الخارجية ثم رئاسة الوزراء. خلال فترة حكمه شارك في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين في قمة كامب ديفيد عام 2000 مع ياسر عرفات، كما أمر بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000. لاحقاً شغل منصب وزير الدفاع حتى عام 2013. Ehud Barak, My Country, My Life: Fighting for Israel, Searching for Peace، St. Martin's Press، 2018.

(11) بيل كلينتون: (مواليد 1946) هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة بين 1993 و2001. درس القانون وعمل حاكماً لولاية أركنساس قبل وصوله إلى الرئاسة. شهدت فترة حكمه نمواً اقتصادياً في الولايات المتحدة، إلى جانب اهتمامه بالسياسة الخارجية وملفات السلام الدولية. لعب دوراً في رعاية مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، ومنها اتفاق أوسلو وقمة كامب ديفيد عام 2000. بعد انتهاء رئاسته واصل نشاطه عبر الأعمال الإنسانية والمؤسسات الخيرية. بيل كلينتون، حياتي، الرياض، 2004.

(12) William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, University of California Press, Berkeley, 2005, pp. 330–341.

(13)إخلاص دلف حمزة، المصدر السابق، ص228-229.

Human Rights Watch, *Jenin: IDF Military Operations*, Vol.14, No.3(E), New York, May 2002, pp.1–12.

(14)أريئيل شارون (1928–2014): هو سياسي وعسكري إسرائيلي شغل منصب رئيس وزراء إسرائيل بين 2001 و2006. بدأ نشاطه العسكري في القوات الإسرائيلية وشارك في عدة حروب، ثم تولّى مناصب سياسية منها وزير الدفاع ووزير الخارجية. ارتبط اسمه بعمليات عسكرية وسياسات أثارت جدلاً واسعاً، خصوصاً خلال حرب لبنان 1982 ومجازر صبرا وشاتيلا التي حمّلته لجنة كاهان الإسرائيلية مسؤولية غير مباشرة عنها. خلال رئاسته للحكومة نفّذ خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005. تعرض لجلطة دماغية عام 2006 وبقي في غيبوبة حتى وفاته عام2014. اريئيل شارون، سجل خدمة وعمليات انتقامية، عمّان، 2001.

(15)محمد عبد السلام، في الاستراتيجية العسكرية: محددات الانزلاق إلى حرب بين إسرائيل والدول العربية، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 146، 2001، ص20–22.

(16)إبراهيم فؤاد عباس، *العلاقات الفلسطينية الأمريكية (1917–2016)*، الدار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص120–123.

(17)إخلاص دلف حمزة، المصدر السابق، ص228.

(18) Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*, Institute for Palestine Studies, Washington, 2001, pp. 215–230 ; World Bank, *Two Years of Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment*, Washington D.C., 5 March 2003, pp.5–15.

(19)إبراهيم فؤاد عباس، *المصدر السابق*، ص120–125.

(20) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, W.W. Norton, New York, 2001, pp. 560–575.

(21) حركة فتح: حركة سياسية ووطنية فلسطينية تأسست في أواخر خمسينيات القرن العشرين بقيادة ياسر عرفات وعدد من النشطاء الفلسطينيين. هدفت الحركة إلى تحرير فلسطين وإنهاء الاحتلال من خلال العمل الوطني الفلسطيني المستقل. بدأت نشاطها العسكري رسمياً عام 1965، ثم أصبحت القوة الرئيسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواخر الستينيات. لعبت فتح دوراً مهماً في العمل السياسي والعسكري الفلسطيني، وانتقلت لاحقاً إلى المشاركة في المفاوضات السياسية واتفاقية أوسلو عام 1993. ولا تزال تُعد من أبرز الفصائل الفلسطينية المؤثرة في الساحة السياسية الفلسطينية . صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، بيروت، 1978 ؛ حمد سعيد دلبح، ستون عاماً من الخداع: حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية، بيروت، 2019.

(22) كتائب شهداء الاقصى: هي جناح عسكري ارتبط بحركة فتح وظهر مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. شاركت في عمليات مسلحة ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنات، وتميزت بتعدد مجموعاتها المحلية وعدم وجود قيادة مركزية موحدة بشكل دائم. برزت الكتائب في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات الانتفاضة الثانية، ثم شهد نشاطها تغيرات وانقسامات لاحقاً تبعاً للظروف السياسية الفلسطينية .سعد صايل وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية الثانية: الخلفيات والتطورات والنتائج، بيروت، 2004.

(23) حركة الجهاد الاسلامي: حركة فلسطينية تأسست أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات على يد فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة. تجمع الحركة بين الفكر الإسلامي والعمل الوطني الفلسطيني، وتركّز على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وترفض التسويات السياسية التي ترى أنها لا تحقق الحقوق الفلسطينية. برز دورها خلال الانتفاضتين الفلسطينيتين، ولها جناح عسكري يُعرف باسم سرايا القدس .تعد الحركة من الفصائل المؤثرة في الساحة الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية. محمود محارب، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: النشأة والفكر والممارسة السياسية، بيروت، 2011.

(24)إخلاص دلف حمزة، المصدر السابق، ص228-229.

(25) Beverley Milton-Edwards, *Islamic Politics in Palestine*, I.B. Tauris, London, 1999, pp. 165–173.

(26) الدرع الواقي: عملية عسكرية إسرائيلية واسعة بدأت اذار2002 خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستهدفت مدن الضفة الغربية مثل جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم. هدفت إسرائيل من العملية إلى وقف الهجمات الفلسطينية وإعادة السيطرة الأمنية على مناطق فلسطينية. شهدت العملية مواجهات عنيفة وحصار

مقر الرئيس ياسر عرفات في المقاطعة برام الله، إضافة إلى معارك بارزة مثل معركة مخيم جنين. انتهت العملية في أيار/مايو 2002 لكنها تركت آثاراً سياسية وإنسانية وعسكرية كبيرة على الأراضي الفلسطينية . وليد الخالدي (إشراف)، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي: تاريخ ووثائق، بيروت، د.ت ؛ سمير صرّاص، التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية السور الواقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، 2002.

(27) William B. Quandt, *Op.Cit* , pp. 343–349.

(28) Human Rights Watch, *Jenin: IDF Military Operations*, New York, 2002, pp. 1–12 ; World Bank, *Op.Cit*, pp.1–12.

(29) الجدار الحديدي: تعبير سياسي ارتبط بالفكر الصهيوني وظهر في مقال كتبه زئيف جابوتنسكي عام 1923 بعنوان الجدار الحديدي .طرح جابوتنسكي فكرة أن العرب الفلسطينيين لن يقبلوا المشروع الصهيوني طوعاً، ولذلك رأى أن قيام قوة عسكرية وسياسية قوية يشكّل جداراً حديدياً يمكن من خلاله فرض واقع سياسي ثم التفاوض. أصبحت الفكرة موضوعاً للنقاش والدراسة في فهم بعض توجهات السياسة الإسرائيلية والأمنية. آفي شلايم، الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي، ترجمة فاضل جتكر، دمشق، 2004.

(30) International Court of Justice, *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory*, Advisory Opinion, The Hague, 2004, pp. 3–5.

(31) Sara Roy,Op.Cit, pp.231–240. ; International Court of Justice, Op.Cit,pp.3–5.

(32)محمد عبد السلام، المصدر السابق، ص25–28.

(33) Madawi Al-Rasheed, A History of Saudi Arabia, Cambridge University Press, Cambridge, 2002, pp. 183–189.

(34)وكالة الأنباء السعودية(SPA) ، الرياض، بيانات الموقف السعودي من أحداث الأراضي الفلسطينية، 30 أيلول 2000.

(35)جامعة الدول العربية، *البيان الختامي للقمة العربية الطارئة – القاهرة*،22 تشرين الأول 2000.

(36)ستار محمد علاوي ومثنى صالح محمود، جهود دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية2002-2005، مجلة كلية السلام الجامعة، مج6، العدد1، 2021، ص196-197.

(37) United Nations, Final Communiqué of the Extraordinary Arab Summit Conference, Cairo, 22 October 2000, A/55/513–S/2000/1010, New York, 23 October 2000.

(38) F. Gregory Gause III, *Saudi Arabia in the New Middle East*, Council on Foreign Relations Press, New York, 2002, pp. 22–28.

(39) Avi Shlaim, *Op.Cit*, pp. 575–580.

(40)غسان سلامة، *المجتمع والدولة في المشرق العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص213–220.

(41) League of Arab States, Council of the League of Arab States at Ministerial Level, Resolutions and Proceedings, November 2001, Cairo.

(42) William B. Quandt, *Op.Cit*, pp. 343–349.

(43) F. Gregory Gause III, Op.Cit, pp. 31–36.

(44) League of Arab States, Council of the League of Arab States at Ministerial Level, Resolutions and Proceedings, November 2001, Cairo.

(45) Thomas L. Friedman, "An Intriguing Signal From the Saudi Crown Prince," *The New York Times*, 17 February 2002.

(46) Arab Peace Initiative, Beirut Summit, 28 March 2002.

(47)جامعة الدول العربية، مبادرة السلام *العربية – البيان الختامي لقمة بيروت*، 28آذار 2002.

(48) Address of Crown Prince Abdullah bin Abdulaziz to the Beirut Arab Summit, Beirut, 28 March 2002.

(49) ستار محمد علاوي ومثنى صالح محمود، المصدر السابق، ص195-196.

(50) Avi Shlaim. Op.Cit, pp. 590–595.

(51) Arab Peace Initiative, Beirut Summit Final Communiqué, Beirut, 28 March 2002.

(52) League of Arab States, Resolutions concerning the Palestinian Question and the Arab Peace Initiative, Cairo, 2003.

(53) League of Arab States, Council of the League of Arab States at Ministerial Level, Proceedings and Statements, Cairo, April–May 2002.

(54) F. Gregory Gause III, Op.Cit, pp. 41–45.

(55) Sharm El-Sheikh Summit Communiqué and Official Statements, Sharm El-Sheikh, 3 June 2003.

(56)Madawi Al-Rasheed, *Op.Cit*, pp. 187–189.

(57) F. Gregory Gause III, Op.Cit, pp. 41–45.

(58) Saudi Press Agency (SPA), Statement Condemning the Assassination of Sheikh Ahmad Yassin, Riyadh, 23 March 2004.

(59) Saudi Press Agency (SPA), Statement Condemning the Assassination of Dr. Abdul Aziz al-Rantisi, Riyadh, 18 April 2004.

(60)وكالة الأنباء السعودية(SPA) ، الرياض، 11 تشرين الثاني 2004.

(61) League of Arab States, Proceedings and Official Statements concerning the Palestinian Question, Cairo, November 2004.

(62) Sharm El-Sheikh Summit Communiqué, Sharm El-Sheikh, 8 February 2005.

(63) Madawi Al-Rasheed, Op.Cit, pp. 183–189.

(64) Ibid, pp. 187–189.

(65) Final Communiqué of the Extraordinary Arab Summit Conference, Cairo, 22 October 2000, A/55/513–S/2000/1010.

(66)جامعة الدول العربية، قرارات القمة العربية الخاصة بدعم الانتفاضة الفلسطينية، القاهرة، 2000.

Rex Brynen, *Op.Cit*, pp. 97–103.

(67)ستار محمد علاوي ومثنى صالح محمود، المصدر السابق، ص200.

(68) F. Gregory Gause III, Op.Cit, pp. 44–48.

(69) World Bank, *Op.Cit*,, pp. 1–8.

(70) F. Gregory Gause III, Op.Cit, pp.48-52.

(71)وكالة الأنباء السعودية(SPA) ، الرياض، بيانات اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس والمساعدات الشعبية، 2000–2001.

Rex Brynen, Op.Cit, pp. 97–103.

(72) World Bank, *Op.Cit*, pp. 10–18.

(73) Saudi Committee for the Support of Al-Quds Intifada, Relief and Assistance Reports, Riyadh, 2000–2001.

(74) United Nations Development Programme (UNDP), *Assistance to the Palestinian People*, New York, 2003, pp. 14–19.

(75) United Nations Development Programme (UNDP), *Assistance to the Palestinian People*, New York, 2003, pp. 14–19.

(76) Sara Roy, Op.Cit, pp. 241–248.

(77) World Bank, Op.Cit pp. 5–15.

(78) United Nations Development Programme (UNDP), *Assistance to the Palestinian People*, New York, 2003, pp. 14–21..

(79) Rex Brynen, Op.Cit, pp. 97–103.

(80) United Nations Development Programme (UNDP), Op.Cit, pp. 14–21.

(81) Sara Roy, Op.Cit, pp. 248–255.

(82) F. Gregory Gause III, Op.Cit, pp. 52–55.

(83) Rex Brynen, Op.Cit, pp. 97–103.

(84)جريدة الجزيرة. «خادم الحرمين يتلقى شكر الرئيس عرفات على مواقفه المشرفة تجاه الشعب الفلسطيني وتبرعه بمبلغ 30 مليون ريال .«الجزيرة، 11أكتوبر https://www.al-2000 . jazirah.com/2000/20001011/t/ln.htm.

(85)جريدة الجزيرة. «الانتفاضة تتواصل ومظاهرات التأييد مستمرة .«الجزيرة، 16أكتوبر 2000 . https://www.al-jazirah.com/2000/20001016/fe.htm

(86)جريدة الجزيرة. «لا تفريط بالقدس ولا نقبل بغير إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .«الجزيرة، 19أكتوبر 2000 https://www.al-jazirah.com/2000/20001019/fe.htm .

(87)جريدة الجزيرة. «أمر سام بتشكيل لجنة برئاسة الأمير نايف لتنظيم تبرعات الانتفاضة: 150 مليون ريال تبرعات الرياض لدعم الفلسطينيين .«الجزيرة، 22أكتوبر https://www.al-2000 . jazirah.com/2000/20001022/t/index.htm

(88)جريدة الجزيرة. «الجزيرة تواصل لقاءاتها مع الجالية الفلسطينية .«الجزيرة، 27أكتوبر 2000 . https://www.al-jazirah.com/2000/20001027/ln21.htm

(89)جاسر عبدالعزيز الجاسر. «الانتفاضة الفلسطينية في رأي الخبراء الإسرائيليين .«الجزيرة، 25نوفمبر 2000 https://www.al-jazirah.com/2000/20001125/wt2.htm .

(90)جريدة الجزيرة. «خادم الحرمين يستضيف على نفقته الخاصة ألف حاج من ذوي شهداء الانتفاضة الفلسطينية .«الجزيرة، 25ديسمبر https://www.al-2000 . jazirah.com/2000/20001225/s/index.htm.

(91)جريدة الجزيرة. «الصين وروسيا تؤيدان اقتراح الأمير عبدالله وتصفانه بالبناء .«الجزيرة، 28فبراير 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020228/index.htm

(92)جواد البيشي. «المبادرة السعودية تطلق دينامية سياسية جديدة .«الجزيرة، 8مارس 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020308/ar3.htm

(93)مخلص إبراهيم المبارك. «مبادرة الأمير عبدالله والاستحقاق العربي .«الجزيرة، 29مارس 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020329/ar8.htm

(94)جريدة الجزيرة. «صرف ثلاثة ملايين ومائة ألف ريال مساعدة عاجلة لأسر 155 شهيداً .«الجزيرة، 8أبريل 2002 https://www.al-jazirah.com/2002/20020408/index.htm .

(95)جريدة الجزيرة. «استثمار التأييد الدولي للمبادرة .«الجزيرة، 28مايو https://www.al-2002 . jazirah.com/2002/20020528/rai.htm

قائمة المصادر

اولا: وثائق جامعة الدول العربية

1- جامعة الدول العربية، *البيان الختامي للقمة العربية الطارئة – القاهرة*،22 تشرين الأول 2000.

2- جامعة الدول العربية، قرارات القمة العربية الخاصة بدعم الانتفاضة الفلسطينية، القاهرة، 2000

3- جامعة الدول العربية، مبادرة السلام *العربية – البيان الختامي لقمة بيروت*، 28 آذار 2002.

4- Arab Peace Initiative, Beirut Summit Final Communiqué, Beirut, 28 March 2002.

5- Arab Peace Initiative, Beirut Summit, 28 March 2002.

6- Final Communiqué of the Extraordinary Arab Summit Conference, Cairo, 22 October 2000, A/55/513–S/2000/1010.

7- Address of Crown Prince Abdullah bin Abdulaziz to the Beirut Arab Summit, Beirut, 28 March 2002.

8- Sharm El-Sheikh Summit Communiqué and Official Statements, Sharm El-Sheikh, 3 June 2003.

9- Sharm El-Sheikh Summit Communiqué, Sharm El-Sheikh, 8 February 2005.

10- League of Arab States, Council of the League of Arab States at Ministerial Level, Resolutions and Proceedings, November 2001, Cairo.

11- League of Arab States, Council of the League of Arab States at Ministerial Level, Resolutions and Proceedings, November 2001, Cairo.

12- League of Arab States, Council of the League of Arab States at Ministerial Level, Proceedings and Statements, Cairo, April–May 2002.

13- League of Arab States, Proceedings and Official Statements concerning the Palestinian Question, Cairo, November 2004.

14- League of Arab States, Resolutions concerning the Palestinian Question and the Arab Peace Initiative, Cairo, 2003.

15- Saudi Committee for the Support of Al-Quds Intifada, Relief and Assistance Reports, Riyadh, 2000–2001.

ثانيا: وثائق الامم المتحدة

1- United Nations Development Programme (UNDP), *Assistance to the Palestinian People*, New York, 2003.

2- United Nations Development Programme (UNDP), *Assistance to the Palestinian People*, New York, 2003.

3- United Nations Development Programme (UNDP), *Assistance to the Palestinian People*, New York, 2003.

4- United Nations, Final Communiqué of the Extraordinary Arab Summit Conference, Cairo, 22 October 2000, A/55/513–S/2000/1010, New York, 23 October 2000

ثالثا: الكتب العربية والمعربة

1- إبراهيم فؤاد عباس، *العلاقات الفلسطينية الأمريكية (1917–2016)*، القاهرة، 2018.

2- اريئيل شارون، سجل خدمة وعمليات انتقامية، عمّان، 2001.

3- اسعد روزوق، اسرائيل الكبرى، بيروت، 1973.

4- آفي شلايم، الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي، ترجمة فاضل جتكر، دمشق، 2004.

5- بيل كلينتون، حياتي، الرياض، 2004.

6- حسن نافعة، *مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة*، ط2، بيروت، د.ت.

7- حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية1897-1909، بيروت، 1980 .

8- سعد صايل وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية الثانية: الخلفيات والتطورات والنتائج، بيروت، 2004.

9- صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، بيروت، 1978.

10- حمد سعيد دلبح، ستون عاماً من الخداع: حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية، بيروت، 2019.

11- عبد المنعم واصل، *الصراع العربي الإسرائيلي*، ط1، القاهرة، 2002.

12- غسان سلامة، *المجتمع والدولة في المشرق العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

13- محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين عام، القاهرة، 1988 .

14- محمد حسنين هيكل، عرفات: بين الثورة والدبلوماسية، القاهرة، 2005.

15- محمود محارب، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: النشأة والفكر والممارسة السياسية، بيروت، 2011.

16- وليد الخالدي (إشراف)، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي: تاريخ ووثائق، بيروت، د.ت .

17- الياس شوفاني، *الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م*، بيروت، 1996.

18- ياسر عبد ربه وآخرون، *اتفاق أوسلو والحقوق الفلسطينية*، بيروت، 1995.

رابعا: الكتب الاجنبية

1- Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, W.W. Norton, New York, 2001.

2- Beverley Milton-Edwards, *Islamic Politics in Palestine*, I.B. Tauris, London, 1999.

3- Ehud Barak, My Country, My Life: Fighting for Israel, Searching for Peace ،St. Martin's Press ، 2018.

4- F. Gregory Gause III, *Saudi Arabia in the New Middle East*, Council on Foreign Relations Press, New York, 2002.

5- International Court of Justice, *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory*, Advisory Opinion, The Hague.

6- Madawi Al-Rasheed, A History of Saudi Arabia, Cambridge University Press, Cambridge, 2002.

7- Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*, Institute for Palestine Studies, Washington, 2001.

8- William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, University of California Press, Berkeley, 2005.

9- World Bank, *Two Years of Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment*, Washington D.C., 5 March 2003.

خامسا: الدراسات والبحوث

1- ستار محمد علاوي ومثنى صالح محمود، جهود دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية2002-2005، مجلة كلية السلام الجامعة، مج6، العدد1، 2021.

2- إخلاص دلف حمزة، موقف مصر من الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000م–2005م، *مجلة الدراسات التربوية والعلمية*، الجامعة العراقية، المجلد (2)، العدد (25)، آذار 2025.

3- سمير صرّاص، التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية السور الواقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، 2002.

4- مازن قاسم مهلهل، وعد بلفور الاسباب والنتائج، مجلة التراث العلمي العربي، مركز احياء التراث العلمي العربي، بغداد، مج1، العدد40، 2019.

5- ابراهيم محمد جبار، المقاومة والثورة وعلاقاتهما بالقضية الفلسطينية 1886-1967م، مجلة دراسات تاريخية، العدد28، 2020.

6- وليد علي حسين، السلطان عبد الحميد الثاني والقضية الفلسطينية 1882-1909، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، مج5، 2025.

7- محمد عبد السلام، في الاستراتيجية العسكرية: محددات الانزلاق إلى حرب بين إسرائيل والدول العربية، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 146، 2001.

8- Human Rights Watch, *Jenin: IDF Military Operations*, Vol.14, No.3(E), New York, May 2002.

خامسا: وكالة الانباء السعودية(SPA)

1- وكالة الأنباء السعودية(SPA) ، الرياض، 11 تشرين الثاني 2004.

2- وكالة الأنباء السعودية(SPA) ، الرياض، بيانات اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس والمساعدات الشعبية، 2000–2001.

3- وكالة الأنباء السعودية(SPA) ، الرياض، بيانات الموقف السعودي من أحداث الأراضي الفلسطينية، 30 أيلول 2000.

4- Saudi Press Agency (SPA), Statement Condemning the Assassination of Sheikh Ahmad Yassin, Riyadh, 23 March 2004.

5- Saudi Press Agency (SPA), Statement Condemning the Assassination of Dr. Abdul Aziz al-Rantisi, Riyadh, 18 April 2004.

سادسا: الصحافة الاجنبية

1- Thomas L. Friedman, "An Intriguing Signal From the Saudi Crown Prince," *The New York Times*, 17 February 2002.

سابعا: الانترنيت

1- جاسر عبدالعزيز الجاسر. «الانتفاضة الفلسطينية في رأي الخبراء الإسرائيليين .«الجزيرة،25 نوفمبر 2000 . https://www.al-jazirah.com/2000/20001125/wt2.htm

2- جريدة الجزيرة. «استثمار التأييد الدولي للمبادرة .«الجزيرة،28مايو https://www.al-2002 . jazirah.com/2002/20020528/rai.htm

3- جريدة الجزيرة. «الانتفاضة تتواصل ومظاهرات التأييد مستمرة .«الجزيرة،16 أكتوبر 2000 . https://www.al-jazirah.com/2000/20001016/fe.htm

4- جريدة الجزيرة. «الجزيرة تواصل لقاءاتها مع الجالية الفلسطينية .«الجزيرة،27 أكتوبر 2000 . https://www.al-jazirah.com/2000/20001027/ln21.htm

5- جريدة الجزيرة. «الصين وروسيا تؤيدان اقتراح الأمير عبدالله وتصفانه بالبناء .«الجزيرة،28 فبراير 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020228/index.htm

6- جريدة الجزيرة. «أمر سام بتشكيل لجنة برئاسة الأمير نايف لتنظيم تبرعات الانتفاضة: 150 مليون ريال تبرعات الرياض لدعم الفلسطينيين .«الجزيرة،22 أكتوبر https://www.al-2000 . jazirah.com/2000/20001022/t/index.htm

7- جريدة الجزيرة. «خادم الحرمين يتلقى شكر الرئيس عرفات على مواقفه المشرفة تجاه الشعب الفلسطيني وتبرعه بمبلغ 30 مليون ريال .«الجزيرة،11 أكتوبر https://www.al-2000 . jazirah.com/2000/20001011/t/ln.htm.

8- جريدة الجزيرة. «خادم الحرمين يستضيف على نفقته الخاصة ألف حاج من ذوي شهداء الانتفاضة الفلسطينية .«الجزيرة،25 ديسمبر https://www.al-2000 . jazirah.com/2000/20001225/s/index.htm.

9- جريدة الجزيرة. «صرف ثلاثة ملايين ومائة ألف ريال مساعدة عاجلة لأسر 155 شهيداً .«الجزيرة، 8 أبريل 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020408/index.htm

10-جريدة الجزيرة. «لا تفريط بالقدس ولا نقبل بغير إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .» الجزيرة،19 أكتوبر 2000. https://www.al-jazirah.com/2000/20001019/fe.htm .

11-جواد البيشي. «المبادرة السعودية تطلق دينامية سياسية جديدة .»الجزيرة،8 مارس 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020308/ar3.htm

12- مخلص إبراهيم المبارك. «مبادرة الأمير عبدالله والاستحقاق العربي .»الجزيرة،29 مارس 2002 . https://www.al-jazirah.com/2002/20020329/ar8.htm

The Saudi Stance on the Second Palestinian Intifada (2000–2005): A Historical Study

Assist Prof. Dr. Muhammad Radhiwi Fajr Al-Humaidawi

Sumer Center for Cultural and Historical Studies

University of Sumer


Mohammed.rdhaiwi@uos.edu.iq

Keywords: Second Palestinian Intifada, Saudi Role, Saudi Political and Financial Support.

Summary:

This study examines the Saudi role toward the Second Palestinian Intifada during the period 2000–2005 from a historical perspective. The Second Intifada represented a significant stage in the Palestinian–Israeli conflict, emerging amid the failure of peace negotiations, continued Israeli occupation policies, and escalating military confrontations. These developments intensified political and humanitarian conditions in the Palestinian territories and renewed regional and international attention toward the Palestinian issue.

The study focuses on Saudi Arabia's political and diplomatic positions toward the Intifada and analyzes the Kingdom's efforts within Arab and international frameworks to support the Palestinian cause and reduce regional tensions. Particular attention is given to Saudi diplomatic initiatives, especially the Arab Peace Initiative of 2002, which proposed a comprehensive settlement based on Israeli withdrawal from occupied territories in exchange for peace and normalization with Arab states.

Furthermore, the research examines Saudi financial and humanitarian assistance, including contributions to the Al-Aqsa Fund and Al-Quds Intifada Fund,

alongside relief and aid campaigns aimed at supporting Palestinian society during years of conflict.

The study concludes that Saudi Arabia played an important supportive role through political, diplomatic, financial, and humanitarian channels. However, the effectiveness of this role remained limited by regional and international political realities, Israeli military policies, and internal Palestinian divisions, which restricted the possibility of achieving a decisive transformation in the course of the conflict.